

ضمن مشروع "تعزيز المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية ورفع قدرتها على التأثير، جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية تعقد لقاء مساءلة بين الحكم المحلي وعضوات مجالس الظل



الأحد، 12 كانون أول 2021

عقدت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية لقاء مساءلة مجتمعية في محافظة الخليل يوم الخميس الثاني من كانون أول 2021، بالتعاون بين مجالس الظل والحكم المحلي في المنطقة، وبحضور 22 مشاركة من عضوات مجالس الظل وعضوات مجالس محلية وقروية ونساء مرشحات على قوائم الانتخابات، وذلك ضمن مشروع "تعزيز المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية ورفع قدرتها على التأثير" الذي تنفذه الجمعية بالشراكة مع حزب الوسط السويدي CIS.

حيث استضاف اللقاء الاستاذ منذر الجنيدي مدير العلاقات العامة ومنسق النوع الاجتماعي في مكتب الحكم المحلي، الذي بدوره أشار الى أدوار وزارة الحكم المحلي، والتي تضم 61 هيئة محلية ما بين مجالس قروية وبلدية، في متابعة جميع الأمور المالية والإدارية والتنظيمية في البلديات والمجالس القروية، ومتابعة الشكاوى التي تصل المكتب، وإعطاء التراخيص لمناطق C مثل تراخيص المياه والكهرباء، والخدمات المقدمة للمواطنين من خلال الهيئات المحلية ومتابعة البنية التحتية، بالإضافة الى دور الحكم المحلي في دعم النساء سياسياً واجتماعياً.

كما وتحدث الجنيدى عن وحدة النوع الاجتماعي وورش العمل والتدريبات المقدمة من قبل الوحدة إلى عضوات الهيئات المحلية، بالتعاون مع مؤسسة مفتاح، حيث بلغ عدد العضوات اللواتي تلقين تدريبات أكثر من 132 عضوة.

وأكد الجنيدى على موقف الحكم المحلي الداعم للمرشحات في الانتخابات، وانهم رفعوا نسبة انتساب المرأة في الكوتا من 20% إلى 30%، وقد تحدث عن المشاكل التي تواجههم في تدريب النساء بالهيئات المحلية، وذلك يتمثل في زيادة عدد المسجلات للتدريبات ولكن يقل العدد لأكثر من النصف عند عقدها بسبب المعتقدات الذكورية السائدة حول مكانة المرأة، كما أشار إلى أن الحكم المحلي رغم ذلك يقدم كل الدعم للمرأة بالهيئات المحلية من خلال وحدة النوع الاجتماعي، وأنهم على استعداد لتقديم الدعم والعون للنساء المرشحات.



ثم تتابع النقاش والحوار والمساءلة بين الاستاذ منذر والحضور، حول موضوع الثقافة السائدة وتأثيرها على المجتمع والحد من دور المرأة والعوائق التي توضع أمام وصولها لهيئات الحكم المحلي، وأيضا وجودها بالمجالس البلدية والقروية وتهميشها من قبل البلديات وحيثما عدم دعوتها للاجتماعات، والحديث عن تقديم الشكاوى وكيفية تقديمها، وهل هناك جدية بالتعامل مع الشكاوى، وهل يتم إقالة أي عضو مجلس بلدي إذا قصر بعمله أو أخطأ بحق أي عضوة في البلدية.

وقد خرج اللقاء في العديد من التوصيات المهمة، منها متابعة تشكيل لجنة المرأة في ترقوميا والتواصل مع بلدية ترقوميا لإيجاد مكان للجنة، الاهتمام بزيادة عدد النساء بالكوتا، وإعطاء اهتمام أكبر للتجمعات السكنية التي على أطراف المدن والتي هي تابعة لمجالس قروية ومهملة من قبل المجالس القروية، تكثيف دورات تدريبية للنساء الفائزات بالانتخابات المحلية لزيادة وعيهم وثقافتهم بحقوقهن وواجباتهم، إعطاء اهتمام للشكاوى التي تقدمها عضوات البلديات للحكم المحلي ضد البلديات والمجالس القروية، ووضع ضوابط لرؤساء البلديات الذين يقومون بفصل موظفين أو أعضاء، ومتابعة تصليح وتوسيع شارع خلة الميه والذي يحدث فيه الكثير من حوادث السير والذي راح ضحيته عدد من الأشخاص.

تأتي هذه الاجتماعات كجزء من سلسلة لقاءات تعقدتها عضوات مجالس الظل في عدد من المواقع، ضمن حملة توعية ومناصرة حول حقوق النساء في مجال المشاركة المتساوية في الحياة السياسية، وتهدف إلى توحيد الجهود المجتمعية، وتقوية العلاقات بين عضوات مجالس الظل وهيكل الحكم المحلي ومؤسسات المجتمع المدني لما للنساء من دور هام في إحداث التغيير المجتمعي.